السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان وآفاقها المستقبلية

م.م. سربست عبد الله محمد
جامعة كركوك – كلية القانون والعلوم السياسية

Turkish Foreign Policy Towards Kazakhstan and Its Future Prospects

Lecturer Sarbast Abdullah Mohammed
University of Kirkuk – College of Law and Political Science

المستخلص: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على جملة التحوالت التي طرأت لها االستراتيجية التركية تجاه متغيرات وتفاعالت منطقة اسيا الوسطئ,بما يتناول موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان بوصفه أحد النماذج المهمة لفهم طبيعة التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في منطقة آسيا الوسطى، وهي منطقة اكتسبت أهمية متزايدة في التوازنات الإقليمية والدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. ويهدف البحث إلى تحليل مكانة كازاخستان في الرؤية الاستراتيجية لتركيا، ودراسة طبيعة التوجهات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تحكم العلاقات بين البلدين، إضافة إلى استشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي في معالجة الموضوع، من خلال تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية. تناول المبحث الأول أهمية كازاخستان في السياسة الخارجية التركية من خلال تحليل أبعادها الجيوسياسية والاقتصادية ودورها في التوازنات الإقليمية في آسيا الوسطى. أما المبحث الثاني فقد ركز على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، حيث تم تحليل أبعاد التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين البلدين، مع إبراز دور المؤسسات الإقليمية مثل منظمة الدول التركية في تعزيز هذا التعاون. في حين تناول المبحث الثالث آفاق

السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان من خلال طرح ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل العلاقات بين البلدين، وهي سيناريو الاستمرارية، وسيناريو الصعود، وسيناريو التراجع.

وتوصل البحث إلى أن كازاخستان تمثل شريكًا استراتيجيًا مهمًا في السياسة الخارجية التركية، نظرًا لموقعها الجغرافي وثقلها الاقتصادي ودورها في مشاريع الربط الإقليمي بين آسيا وأوروبا. كما أظهرت الدراسة أن العلاقات بين البلدين تقوم على مزيج من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية، وأن تركيا تسعى إلى تعزيز حضورها في آسيا الوسطى عبر أدوات التعاون الاقتصادي والدبلوماسي وتجنب المقاربات الصدامية. وتشير نتائج البحث إلى أن سيناريو الاستمرارية يعد الأكثر ترجيحًا في مستقبل العلاقات التركية–الكازاخستانية، مع إمكانية تطورها نحو شراكة أعمق في حال تزايد أهمية مشاريع النقل والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، كازاخستان، آسيا الوسطى، العلاقات التركية–الكازاخستانية، منظمة الدول التركية، الممر الأوسط، التوازنات الجيوسياسية.

Abstract: The research examines Turkish foreign policy toward Kazakhstan as a key model for understanding the new directions of Turkish foreign policy in Central Asia, a region that has gained increasing importance in regional and international balances since the end of the Cold War. The research aims to analyze Kazakhstan's place in Turkey's strategic vision, study the nature of the political, economic, and security orientations governing relations between the two countries, and anticipate the future of these relations in light of the geopolitical transformations taking place in the region.

The study employs an analytical approach, dividing the research into three main sections. The first section addresses the importance of Kazakhstan in Turkish foreign policy by analyzing its geopolitical and economic dimensions and its role in the regional balances of power in Central Asia. The second section focuses on the orientations of Turkish foreign policy toward Kazakhstan, analyzing the dimensions of political, economic, and security cooperation between the two countries, while highlighting the role of regional institutions such as the Organization of Turkic States in strengthening this cooperation. The third section examines the prospects of Turkish foreign policy toward Kazakhstan by presenting three possible scenarios for the future of relations between the two countries: continuity, growth, and decline.

The research concludes that Kazakhstan represents a significant strategic partner in Turkish foreign policy, given its geographical location, economic weight, and role in regional connectivity projects between Asia and Europe. The study also demonstrates that relations between the two countries are based on a combination of political, economic, and security interests, and that Turkey seeks to strengthen its presence in Central Asia through economic and diplomatic cooperation while avoiding confrontational approaches. The research findings indicate that the continuity scenario is the most likely for the future of Turkish-Kazakh relations, with the potential for development into a deeper partnership should transportation projects and economic integration in the region become increasingly important.

Keywords: Turkish foreign policy, Kazakhstan, Central Asia, Turkish–Kazakh relations, Turkic Union, Middle Corridor, Geopolitical balances

المقدمة: تُعدّ السياسة الخارجية إحدى الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الدول في إدارة علاقاتها مع محيطها الإقليمي والدولي، إذ تمثل الإطار الذي تُترجم من خلاله المصالح الوطنية إلى مواقف وسياسات عملية على الساحة الدولية. فالدولة، بوصفها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها حماية أمنها القومي، وتعزيز مكانتها الدولية، وتوسيع نطاق مصالحها الاقتصادية والسياسية. ولهذا السبب تحظى السياسة الخارجية باهتمام كبير في الدراسات السياسية والأكاديمية، نظراً لدورها المحوري في تحديد اتجاهات العلاقات الدولية وطبيعة التفاعلات بين الدول.

وفي هذا السياق، برزت السياسة الخارجية التركية خلال العقود الأخيرة بوصفها إحدى السياسات الخارجية النشطة في محيطها الإقليمي والدولي، حيث شهدت تحولات ملحوظة في توجهاتها وأدواتها، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتغير بنية النظام الدولي. فقد اتجهت تركيا إلى تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحاً وتنوعاً، تقوم على توسيع شبكة علاقاتها الدولية وعدم الاكتفاء بالمحيط الجغرافي التقليدي، وهو ما دفعها إلى تعزيز حضورها في مناطق جيوسياسية متعددة، من بينها منطقة آسيا الوسطى التي اكتسبت أهمية متزايدة في الحسابات الاستراتيجية للعديد من القوى الإقليمية والدولية.

وتُعدّ آسيا الوسطى من المناطق التي اكتسبت أهمية متزايدة في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة، نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، إضافة إلى ما تمتلكه من موارد طبيعية كبيرة وممرات مهمة للطاقة والتجارة الدولية. وقد أدى استقلال جمهوريات آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى فتح المجال أمام القوى

الإقليمية والدولية لتعزيز حضورها في هذه المنطقة، وهو ما جعلها ساحة للتنافس والتفاعل السياسي والاقتصادي بين عدد من الفاعلين الدوليين.

وفي هذا الإطار، برزت كازاخستان بوصفها إحدى أهم دول آسيا الوسطى وأكثرها تأثيراً في التوازنات الإقليمية، إذ تمتلك مقومات جيوسياسية واقتصادية تجعلها لاعباً مهماً في المنطقة. فإلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين أوروبا وآسيا، تتمتع كازاخستان بموارد طبيعية كبيرة، ولا سيما في مجالات النفط والغاز والمعادن، فضلاً عن دورها المتنامي في مشاريع النقل والطاقة العابرة للإقليم. وقد أسهمت هذه العوامل في تعزيز مكانة كازاخستان ضمن الحسابات الاستراتيجية للعديد من الدول، ومن بينها تركيا التي تسعى إلى توسيع حضورها في فضاء آسيا الوسطى.

كما أن العلاقات بين تركيا وكازاخستان لا تقتصر على المصالح الاقتصادية والجيوسياسية فحسب، بل تمتد إلى روابط تاريخية وثقافية ولغوية تجمع البلدين ضمن ما يُعرف بالعالم التركي. وقد أسهمت هذه الروابط في توفير أرضية مشتركة للتقارب السياسي والدبلوماسي بين البلدين، وساعدت على تطوير علاقات ثنائية تقوم على التعاون المتبادل في مجالات متعددة، مثل الاقتصاد والتجارة والاستثمار والتعليم والتعاون الثقافي.

ومن هذا المنطلق، سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها مع كازاخستان بوصفها إحدى الدول المحورية في آسيا الوسطى، وذلك من خلال تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد تقوم على توظيف أدوات سياسية واقتصادية وأمنية مختلفة لتعزيز حضورها في المنطقة. وفي المقابل، انتهجت كازاخستان سياسة خارجية متوازنة تقوم على مبدأ تنويع الشراكات الدولية وعدم الانحياز إلى محور واحد، وهو ما أتاح لها الحفاظ على علاقات متوازنة مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، ومن بينها تركيا.

وانطلاقاً من هذه المعطيات، تأتي هذه الدراسة لتحليل طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، وبيان العوامل التي تحدد توجهاتها المختلفة، إضافة إلى محاولة استشراف آفاق هذه العلاقات في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها منطقة آسيا الوسطى.

مشكلة الدراسة في محاولة فهم طبيعة الدور الذي تسعى تركيا إلى أدائه في آسيا الوسطى من خلال علاقاتها مع كازاخستان، ومدى تأثير هذه العلاقات في التوازنات السياسية والاقتصادية في المنطقة، خاصة في ظل التنافس الدولي المتزايد على النفوذ والموارد وممرات التجارة في هذا الإقليم.

إشكالية الدراسة فتتمثل في التساؤل الرئيس الآتي: ما طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، وما العوامل التي تؤثر في توجهاتها وآفاقها المستقبلية في منطقة آسيا الوسطى؟

وينبثق عن هذه الإشكالية عدد من **التساؤلات الفرعية**، من أبرزها:

1. ما الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية التي تمثلها كازاخستان في السياسة الخارجية التركية؟
2. ما الأدوات والآليات التي تعتمدها تركيا في إدارة علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع كازاخستان؟
3. ما السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقات التركية–الكازاخستانية في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

وتنطلق الدراسة من **فرضية أساسية** مفادها أن كازاخستان تحتل مكانة استراتيجية مهمة في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه آسيا الوسطى، نتيجة لموقعها الجغرافي المتميز وثقلها

الاقتصادي ومواردها الطبيعية، إضافة إلى الروابط التاريخية والثقافية التي تجمعها بتركيا، وهو ما يدفع أنقرة إلى تعزيز علاقاتها معها بوصفها شريكاً مهماً في تحقيق أهدافها الإقليمية.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في مجموعة من النقاط، من أبرزها:

1. تسليط الضوء على طبيعة السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، بوصفها إحدى الدول المحورية في منطقة آسيا الوسطى.
2. الإسهام في فهم طبيعة العلاقات التركية–الكازاخستانية وتحليل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية.
3. إبراز أهمية كازاخستان في الاستراتيجية التركية تجاه منطقة آسيا الوسطى ودورها في التوازنات الإقليمية.
4. تقديم إطار تحليلي يساعد على فهم تطور العلاقات بين البلدين في ظل التحولات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة.
5. استشراف مستقبل العلاقات التركية–الكازاخستانية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة.

هيكلية الدراسة

قسمت البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية، يتناول المبحث الأول أهمية كازاخستان في السياسة الخارجية التركية من خلال تحليل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية لهذه الأهمية، بينما يركز المبحث الثاني على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان عبر دراسة أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، في حين يُخصص المبحث الثالث لدراسة آفاق هذه

السياسة في المستقبل من خلال تحليل عدد من السيناريوهات المحتملة لمسار العلاقات بين البلدين.

❖ **الدراسات السابقة**

الدراسة الأولى:

تناولت دراسة **عبد الله، محمد (2020)** السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وركزت على التحول في أولويات السياسة الخارجية التركية باتجاه الفضاء الأوراسي. وأوضحت الدراسة أن تركيا سعت إلى استثمار الروابط الثقافية واللغوية والتاريخية التي تجمعها بدول آسيا الوسطى، وفي مقدمتها كازاخستان، بوصفها مدخلًا لتعزيز نفوذها السياسي والدبلوماسي في المنطقة. كما خلصت إلى أن أنقرة اعتمدت نهجًا براغماتيًا يقوم على توظيف الأدوات الاقتصادية والثقافية بدلًا من الانخراط في سياسات صدامية، مع مراعاة التوازنات الدولية القائمة في آسيا الوسطى. وتُعد هذه الدراسة أساسًا نظريًا مهمًا لفهم الخلفية العامة لانخراط تركيا في المنطقة[1]

الدراسة الثانية:

بحثت دراسة **العزاوي، أحمد محمود (2019)** الدبلوماسية التركية في الفضاء الأوراسي، وركزت بشكل خاص على أدوات العمل الدبلوماسي التركي في آسيا الوسطى. وأكدت الدراسة أن كازاخستان تمثل محورًا رئيسيًا في هذه الدبلوماسية، نظرًا لموقعها الجغرافي وثقلها السياسي والاقتصادي. كما بيّنت أن السياسة التركية تجاه كازاخستان اتسمت بالتدرج والمرونة، واعتمدت على العمل المؤسسي والتنسيق ضمن الأطر الإقليمية بدلًا من العلاقات الثنائية التقليدية فقط.

[1]) محمد عبد الله، السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.

وتُبرز هذه الدراسة البعد الدبلوماسي والمؤسسي في العلاقات التركية–الكازاخستانية، وهو ما يتقاطع مع محاور هذا البحث[1]

الدراسة الثالثة:

تناولت دراسة **حسن، علي (2018)** السياسات الخارجية لدول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، وركزت على تحليل نهج التوازن الذي تبنته كازاخستان في علاقاتها الخارجية. وأشارت الدراسة إلى أن كازاخستان سعت إلى تنويع شراكاتها الدولية للحفاظ على استقلالية قرارها السياسي في ظل التنافس بين القوى الكبرى. كما أوضحت أن هذا النهج أسهم في ضبط مستوى التعاون مع تركيا، بحيث بقي ضمن إطار الشراكة المرنة دون التحول إلى تحالفات صلبة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح القيود التي تحكم السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان[2]

الدراسة الرابعة:

حللت دراسة **البدري، سعدون حميد (2017)** الاقتصاد السياسي لآسيا الوسطى، وركزت على دور الموارد الطبيعية وممرات الطاقة في تشكيل علاقات دول المنطقة بالقوى الإقليمية والدولية. وأكدت الدراسة أن كازاخستان، بما تمتلكه من ثروات نفطية وغازية ومعدنية، تمثل فاعلًا اقتصاديًا محوريًا في آسيا الوسطى. كما خلصت إلى أن التعاون الاقتصادي بين تركيا وكازاخستان، لا سيما في مجالات الطاقة والنقل، يشكل أحد أهم محركات العلاقات الثنائية، ويمنح تركيا فرصًا لتعزيز حضورها الاقتصادي في المنطقة[3].

[1]) أحمد محمود العزاوي، الدبلوماسية التركية في الفضاء الأوراسي، عمّان: دار المسيرة، 2019.
[2]) علي حسن، السياسات الخارجية لدول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
[3]) سعدون حميد البدري، الاقتصاد السياسي لآسيا الوسطى، عمّان: دار الشروق، 2017.

الدراسة الخامسة:

ناقشت دراسة **الزبيدي، فاضل عباس (2020)** الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية للعلاقات التركية مع الفضاء الأوراسي، وبيّنت أن كازاخستان تُعد شريكًا اقتصاديًا أساسيًا لتركيا في آسيا الوسطى. وركزت الدراسة على مشاريع الربط الإقليمي، وخاصة مشروع الممر الأوسط، ودوره في تعميق التعاون الاقتصادي بين البلدين. كما أشارت إلى أن هذه المشاريع أسهمت في تعزيز مكانة تركيا كمركز لوجستي إقليمي، وفي الوقت ذاته رفعت من أهمية كازاخستان في الحسابات الاستراتيجية التركية[1].

الدراسة السادسة:

تناولت دراسة **عبد الكريم، أحمد (2020)** التحولات في السياسة الخارجية التركية المعاصرة، وركزت على انتقال تركيا نحو استخدام أدوات النفوذ الناعم، مثل الاقتصاد والدبلوماسية والثقافة، بدلًا من الاعتماد على القوة الصلبة. وأوضحت الدراسة أن السياسة التركية تجاه كازاخستان تمثل نموذجًا واضحًا لهذا التحول، حيث اعتمدت أنقرة على بناء المصالح الاقتصادية وتعزيز التعاون المؤسسي لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في آسيا الوسطى. وتوفر هذه الدراسة إطارًا تحليليًا لفهم طبيعة الأدوات التي تعتمدها تركيا في علاقاتها مع كازاخستان[2].

الدراسة السابعة:

تناولت دراسة صادرة عن **مركز الجزيرة للدراسات (2021)** دور منظمة الدول التركية في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، مع التركيز على أبعادها السياسية والاقتصادية. وأشارت الدراسة إلى أن المنظمة تمثل إطارًا مؤسسيًا مهمًا لتعميق العلاقات التركية–الكازاخستانية، وتحويل

[1]) فاضل عباس الزبيدي، تركيا والفضاء الأوراسي: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية، بغداد: دار الكتب العلمية، 2020.

[2]) أحمد عبد الكريم، التحولات في السياسة الخارجية التركية المعاصرة، بغداد: دار الحكمة، 2020.

التقارب الثقافي إلى تعاون عملي. كما أكدت أن نجاح هذا الإطار يعتمد على قدرة الدول الأعضاء على تجاوز الطابع الرمزي للتعاون والانتقال إلى مشاريع اقتصادية وسياسية ملموسة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على البعد المؤسسي متعدد الأطراف في العلاقات بين البلدين[1]

المبحث الأول: أهمية كازاخستان في السياسة الخارجية التركية

تعد كازاخستان واحدة من أبرز الدول الصاعدة في آسيا الوسطى و لسياسة تركيا بالتحديد، حيث تمتلك موقعًا جيوسياسيًا إستراتيجيًا بين روسيا والصين، فضلًا عن كونها قوة اقتصادية محورية في المنطقة، منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام 1991، شهدت البلاد تحولات عميقة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدايةً من مرحلة بناء الدولة بقيادة الرئيس الأول نور سلطان نزاربايف، وصولًا إلى الإصلاحات التي يقودها الرئيس الحالي قاسم جومارت توكاييف منذ توليه السلطة عام 2019، وقد شكلت هذه الإصلاحات محاولة لإعادة هيكلة النظام السياسي، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وتحقيق توازن أكبر في علاقات البلاد الخارجية.

وقد جاء عام 2024 ليشكل محطة هامة في مسار التحولات التي تشهدها كازاخستان، حيث واصلت الحكومة تنفيذ مشاريع كبرى في البنية التحتية، وتوسيع برامج التنمية الاجتماعية، وتعزيز دور المؤسسات السياسية، كما شهد العام تحديات كبيرة، مثل تداعيات التوترات الجيوسياسية، والأزمات البيئية، والجهود المستمرة لتحقيق استقلالية أكبر في مجالي الطاقة والاقتصاد، وعلى المستوى الخارجي، استمرت كازاخستان في تبني نهجها المتوازن في السياسة الدولية، مسعى للحفاظ على استقرارها الداخلي وتعزيز مكانتها كفاعل رئيسي في المنطقة.

وفي هذا السياق، صدر تقرير عن جريدة الدبلوماسي بعنوان Kazakhstan in 2025: strengthening the economy, sovereignty and external position ، للكاتب

[1]) مركز الجزيرة للدراسات، منظمة الدول التركية ودورها الإقليمي، الدوحة، 2021.

كارلوس أوريارتي سانشيز، أستاذ القانون ومحلل العلاقات الدولية، ويستعرض التقرير تطورات كازاخستان خلال عام 2024 مع التركيز على الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات التي واجهتها البلاد وخططها المستقبلية لعام 2025.

الأسس التي تستند إليها المكانة التي تحتلها كازاخستان في توجهات السياسة الخارجية التركية، ولا سيما في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي شهدتها منطقة آسيا الوسطى منذ نهاية الحرب الباردة[1]. فقد أدت المتغيرات الدولية التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي إلى ظهور جمهوريات مستقلة في آسيا الوسطى، الأمر الذي فتح المجال أمام عدد من القوى الإقليمية لإعادة صياغة علاقاتها مع هذه المنطقة، وكان من بينها تركيا التي سعت إلى توسيع نطاق تحركها الخارجي باتجاه هذا الفضاء الجيوسياسي الجديد[1].

تستند السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان إلى شراكة قوية نحو استراتيجية متجذرة، تركز على تعزيز العلاقات الاقتصادية، العسكرية، والثقافية ضمن إطار "العالم التركي" ومنظمة الدول التركية .تهدف أنقرة إلى موازنة النفوذ الروسي والصيني في آسيا الوسطى، مستخدمة قوتها الناعمة والدبلوماسية لدعم استقلال واستقرار كازاخستان، مع آفاق مستقبلية واعدة لزيادة التبادل التجاري والاستثمار، لا سيما في مجالات الطاقة، البنية التحتية، والصناعات الدفاعية و علية العلاقات الكازاخستانية التركية هي العلاقات الخارجية بين كازاخستان وتركيا. اعترفت تركيا بكازاخستان في 16 ديسمبر 1991، لتكون بذلك أول دولة تعترف باستقلال كازاخستان، وذلك عند إعلان كازاخستان استقلالها. أُقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 2 مارس 1992.

وفي هذا السياق، عملت أنقرة على تعزيز حضورها في آسيا الوسطى من خلال بناء علاقات سياسية واقتصادية وثقافية مع دول المنطقة، مستفيدة من الروابط التاريخية واللغوية التي تجمعها مع شعوبها، وهو ما أطلق عليه في الأدبيات السياسية مفهوم "العالم التركي". وقد ركزت السياسة الخارجية التركية في تعاملها مع هذه الدول، وبخاصة كازاخستان، على تطوير مجالات

[1] محمد عبد الله، السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.

التعاون الاقتصادي والطاقة والاستثمار، إضافة إلى توسيع مجالات التعاون الأمني والدفاعي، بما يعزز من مكانة تركيا كشريك إقليمي فاعل في آسيا الوسطى[1]

ويمكن فهم تطور العلاقات بين تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى من خلال عدد من المراحل التي ارتبطت بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا والمنطقة منذ نهاية الحرب الباردة. فقد اتسمت المرحلة الأولى، التي امتدت خلال تسعينيات القرن الماضي، بتركيز تركيا على تعزيز الروابط الثقافية والهوية المشتركة مع دول آسيا الوسطى، خاصة في فترة رئاسة تورغوت أوزال الذي سعى إلى توظيف البعد الثقافي واللغوي في بناء علاقات جديدة مع هذه الدول.

أما المرحلة الثانية، والتي تزامنت مع العقد الأول من الألفية الثالثة، فقد شهدت تحولات تدريجية في السياسة التركية تجاه آسيا الوسطى، حيث اتجهت أنقرة إلى اعتماد مقاربة أكثر براغماتية تقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي وتطوير العلاقات التجارية والاستثمارية، إلى جانب توسيع مجالات التعاون السياسي والدبلوماسي. كما شهدت هذه المرحلة تنامي الاهتمام التركي بمشاريع البنية التحتية والطاقة التي تربط آسيا الوسطى بالأسواق الإقليمية والدولية.

وفي المرحلة الثالثة، التي برزت بصورة أوضح خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة، خاصة بعد ترسيخ حكم حزب العدالة والتنمية، اتجهت السياسة الخارجية التركية إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري مع بعض دول آسيا الوسطى، بما في ذلك كازاخستان، وذلك في إطار سعي تركيا إلى توسيع نفوذها الإقليمي وتعزيز شراكاتها الاستراتيجية في هذه المنطقة.

ايضا تعد السياسة الخارجية أحد المفاهيم الأساسية في حقل العلاقات الدولية، وقد تعددت التعريفات التي تناولت هذا المفهوم نتيجة تنوع المدارس الفكرية والاتجاهات النظرية التي حاولت تفسير سلوك الدول في البيئة الدولية. ويعرف بعض الباحثين السياسة الخارجية بأنها مجموعة

[1] Shireen Hunter, Turkey, Central Asia and the Caucasus, Georgetown University Press, (2004.

القرارات والإجراءات التي تتخذها الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى بهدف حماية مصالحها الوطنية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في النظام الدولي[1]

وفي هذا الإطار، تحتل كازاخستان موقعًا مهمًا في الاستراتيجية التركية تجاه آسيا الوسطى، نظرًا لما تتمتع به من مقومات جيوسياسية واقتصادية تجعلها دولة محورية في المنطقة. فموقعها الجغرافي الذي يربط بين أوروبا وآسيا، إضافة إلى مساحتها الواسعة ومواردها الطبيعية الكبيرة، جعلها أحد الفاعلين الرئيسيين في التوازنات الإقليمية في آسيا الوسطى. كما أسهم الاستقرار السياسي النسبي الذي تتمتع به كازاخستان في تعزيز مكانتها كشريك مهم للعديد من الدول، ومن بينها تركيا التي تنظر إليها بوصفها بوابة رئيسية لتعزيز حضورها في هذه المنطقة.

لعبت الروابط التاريخية والثقافية واللغوية بين تركيا وكازاخستان دورًا مهمًا في تقوية العلاقات بين البلدين، حيث أسهمت هذه الروابط في توفير أرضية مشتركة للتقارب السياسي والدبلوماسي، وساعدت على تطوير علاقات تعاون في مجالات متعددة مثل الاقتصاد والتجارة والتعليم والثقافة. ومع ذلك، فإن أهمية كازاخستان في السياسة الخارجية التركية لا تقتصر على هذه الروابط الثقافية فقط، بل ترتبط أيضًا بجملة من المصالح الاستراتيجية التي تشمل مجالات الطاقة والتجارة ومشاريع الربط الإقليمي، إضافة إلى اعتبارات التوازن الجيوسياسي في آسيا الوسطى.

مطلب الاول: الأهمية الجيوسياسية

تحتل كازاخستان مكانة بارزة في الحسابات الاستراتيجية للسياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى، ويرتبط ذلك بجملة من العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي جعلت منها دولة محورية في هذه المنطقة. فالموقع الجغرافي لكازاخستان، الذي يتوسط آسيا الوسطى ويربط بين أوروبا وآسيا، يمنحها أهمية استراتيجية في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية، كما يجعلها أحد

[1])أحمد محمود العزاوي، الدبلوماسية التركية في الفضاء الأوراسي، عمّان: دار المسيرة، 2019.

الممرات المهمة في حركة التجارة والطاقة العابرة للقارات. وإلى جانب ذلك، تمتلك كازاخستان موارد طبيعية كبيرة، ولا سيما النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية، الأمر الذي ساعدها على تحقيق مستوى ملحوظ من الاستقرار الاقتصادي مقارنة ببقية دول المنطقة[1]

وقد انعكست هذه المقومات الجيوسياسية والاقتصادية في تنامي أهمية كازاخستان بالنسبة لتركيا، إذ تنظر أنقرة إلى هذه الدولة بوصفها أحد الشركاء الرئيسيين في آسيا الوسطى، سواء في ما يتعلق بتأمين مصادر الطاقة أو في توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والاستثمارية. كما تسعى تركيا من خلال تطوير علاقاتها مع كازاخستان إلى تعزيز موقعها كقوة إقليمية فاعلة في الفضاء الأوراسي، مستندة في ذلك إلى الروابط الثقافية والتاريخية المشتركة التي تجمع شعوب الدول الناطقة باللغات التركية[2]

ومن هذا المنطلق، برزت كازاخستان بوصفها عنصرًا مهمًا في الاستراتيجية التركية الهادفة إلى توسيع حضورها في آسيا الوسطى، إذ تمثل بالنسبة لتركيا شريكًا اقتصاديًا يمكن أن يسهم في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز التبادل التجاري بين البلدين. كما يشكل الاقتصاد الكازاخستاني، الذي يُعد الأكبر في آسيا الوسطى

من حيث الناتج المحلي الإجمالي، سوقًا واعدة للصادرات التركية ومجالًا مهمًا للاستثمارات في قطاعات متعددة مثل الطاقة والبنية التحتية والصناعات التحويلية[3]

كما تكتسب كازاخستان أهمية إضافية في الرؤية الاستراتيجية التركية من خلال موقعها في مشاريع النقل والتجارة الإقليمية، ولا سيما مشروع "الممر الأوسط"، الذي يهدف إلى ربط الصين ودول آسيا الوسطى بالأسواق الأوروبية عبر بحر قزوين وتركيا. ويُعد هذا المشروع من المبادرات التي تسعى تركيا من خلالها إلى تعزيز دورها كمركز لوجستي إقليمي يربط بين

[1])البدري، سعدون حميد، *الاقتصاد السياسي لآسيا الوسطى*، بغداد: دار الحكمة، 2017، ص. 67 .

[2])الزبيدي، فاضل عباس، *العلاقات التركية الأوراسية*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص. 33.

[3]) **محمد عبد الله، السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى، القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.**

الشرق والغرب، في حين تمثل كازاخستان حلقة أساسية في هذا المسار التجاري نظراً لموقعها الجغرافي وبنيتها التحتية المتنامية في قطاع النقل[1]

وفي هذا السياق، تعمل تركيا على توظيف علاقاتها الاقتصادية مع كازاخستان لتعزيز نفوذها الإقليمي في آسيا الوسطى، من خلال دعم الشركات التركية العاملة هناك، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي الثنائي ومتعدد الأطراف، ولا سيما في إطار منظمة الدول التركية. ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لدى صانعي القرار في أنقرة لأهمية الاقتصاد كأداة فاعلة في السياسة الخارجية المعاصرة، حيث يمكن من خلاله بناء علاقات تعاون قائمة على المصالح المشتركة والتكامل الاقتصادي[2]

وعليه، فإن الأهمية الجيوسياسية لكازاخستان بالنسبة لتركيا لا تقتصر على موقعها الجغرافي أو مواردها الطبيعية فحسب، بل تمتد لتشمل دورها في تعزيز الاستراتيجية التركية في آسيا الوسطى، سواء من خلال دعم مشاريع الربط الإقليمي أو من خلال توسيع نطاق التعاون الاقتصادي والسياسي بين البلدين. ومن ثمّ، تمثل كازاخستان أحد المحاور الرئيسة التي تستند إليها السياسة الخارجية التركية في سعيها إلى تعزيز حضورها في الفضاء الأوراسي وترسيخ مكانتها كفاعل إقليمي مؤثر.

مطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية

تعد كازاخستان حليفاً استراتيجياً رئيسياً لتركيا في آسيا الوسطى، حيث ترتكز سياستها الخارجية على تعزيز التبادل التجاري (المستهدف 10 مليارات دولار) والمشاريع الاستثمارية المشتركة

[1](**Shireen Hunter, Turkey, Central Asia and the Caucasus, Georgetown University Press, 2004.**

[2]) أحمد محمود العزاوي، الدبلوماسية التركية في الفضاء الأوراسي، عمّان: دار المسيرة، 2019.

(أكثر من 500 مشروع). وتستورد تركيا الطاقة والمواد الخام، بينما تصدر المنتجات الصناعية، مع آفاق واعدة لزيادة النفوذ عبر منظمة الدول التركية وممرات النقل (الممر الأوسط) .

علاقات استراتيجية: كانت تركيا أول دولة تعترف باستقلال كازاخستان (1991)، ما أرسى علاقات سياسية متينة .تبادل تجاري متنامي: حقق البلدان تبادلاً تجارياً تجاوز 3 مليارات دولار في 2019، مع سعي لرفعه إلى 10 مليارات دولار .استثمارات مشتركة: توجد أكثر من 500 شركة برؤوس أموال تركية وكازاخية في كازاخستان، بالإضافة إلى 160 مشروعاً برأسمال تركي .صادرات تركية متنوعة: تشمل المنتجات الكهربائية، المنسوجات، والآلات .واردات الطاقة: تستورد تركيا المواد الخام، مثل النحاس، النفط، والغاز الطبيعي والزنك من كازاخستان .

تبرز تركيا بموقع جغرافي فريد يربط بين قارتي آسيا وأوروبا، وهو ما منحها عبر التاريخ دورًا مهمًا في حركة التجارة الدولية وطرق الاتصال بين الشرق والغرب. وقد ساهم هذا الموقع في جعلها مركزًا اقتصاديًا يربط بين عدد من الأقاليم الاقتصادية المهمة، مثل دول البحر الأسود والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. كما أدى هذا الموقع إلى تعزيز قدرة تركيا على لعب دور الوسيط التجاري واللوجستي بين الأسواق الآسيوية والأوروبية، الأمر الذي جعل البعد الاقتصادي أحد الركائز الأساسية في توجهات سياستها الخارجية الحديثة[1]

تتمتع كازاخستان بوصفها واحدة من أهم الدول التي تحظى باهتمام متزايد في الاستراتيجية الاقتصادية التركية تجاه آسيا الوسطى. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والبنيوية التي منحتها مكانة متميزة في المنطقة، إذ تُعد كازاخستان أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى من حيث الناتج المحلي الإجمالي، كما تمتلك احتياطيات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن الاستراتيجية، مثل اليورانيوم والنحاس والزنك، إضافة إلى امتلاكها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي توفر لها قاعدة إنتاجية مهمة. وقد أسهمت هذه المقومات الاقتصادية في تعزيز موقع كازاخستان كفاعل اقتصادي رئيسي في المنطقة، الأمر الذي جعلها

[1]) أحمد محمود العزاوي، الدبلوماسية التركية في الفضاء الأوراسي، عمّان: دار المسيرة، 2019.

شريكًا مهمًا لعدد من الدول، ومن بينها تركيا التي تسعى إلى تطوير علاقات اقتصادية متينة معها[1]

ومنذ استقلال كازاخستان في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حرصت تركيا على إقامة علاقات اقتصادية وثيقة معها، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها وسعت إلى تطوير التعاون الاقتصادي والتجاري معها. وقد تجسد هذا التوجه في توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، إلى جانب تشجيع الشركات التركية على الاستثمار في السوق الكازاخستاني. وقد ركزت هذه الاستثمارات في عدد من القطاعات الحيوية، مثل قطاع البناء والمقاولات، والبنية التحتية، والطاقة، والنقل، والصناعات التحويلية. وتمتلك الشركات التركية خبرة كبيرة في هذه المجالات، الأمر الذي ساعدها على توسيع حضورها الاقتصادي في كازاخستان وتعزيز دورها في تنفيذ عدد من المشاريع التنموية هناك[2]

كما أن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكازاخستان لا تقتصر على التبادل التجاري والاستثمارات فحسب، بل تمتد لتشمل التعاون في مجالات الطاقة والنقل ومشاريع الربط الإقليمي. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية مشروع "الممر الأوسط"، الذي يُعد أحد المشاريع الاستراتيجية التي تهدف إلى ربط الصين ودول آسيا الوسطى بالأسواق الأوروبية عبر بحر قزوين وتركيا. ويُنظر إلى هذا المشروع بوصفه بديلًا مهمًا للممرات التقليدية التي تمر عبر الأراضي الروسية، كما أنه يسهم في تعزيز موقع تركيا كمركز لوجستي إقليمي يربط بين آسيا وأوروبا. ومن ثم، فإن كازاخستان تمثل حلقة أساسية في هذا المشروع نظرًا لموقعها الجغرافي وبنيتها التحتية المتنامية في قطاع النقل، الأمر الذي يجعل التعاون الاقتصادي بين البلدين عنصرًا مهمًا في نجاح هذا المسار التجاري الجديد[3]

[1] . Graham E. Fuller, The New Turkish Republic, USIP Press, 2008(

[2]) أحمد عبد الكريم، التحولات في السياسة الخارجية التركية المعاصرة، بغداد: دار الحكمة، 2020.

[3] . Bülent Aras, Turkey and Eurasia, Routledge, 2012(

وعلى صعيد آخر، تسعى تركيا إلى توظيف علاقاتها الاقتصادية مع كازاخستان كوسيلة لتعزيز نفوذها الإقليمي في آسيا الوسطى. فالتعاون الاقتصادي بين البلدين لا يقتصر على تحقيق مكاسب تجارية مباشرة، بل يمثل أيضًا أداة مهمة في السياسة الخارجية التركية، إذ يسمح لأنقرة بتوسيع نطاق حضورها الاقتصادي في المنطقة وبناء شبكة من العلاقات الاقتصادية التي تدعم أهدافها الاستراتيجية على المدى الطويل. كما أن تعزيز التعاون الاقتصادي مع كازاخستان يمنح تركيا فرصًا أكبر للوصول إلى أسواق آسيا الوسطى والاستفادة من الموارد الطبيعية التي تمتلكها هذه المنطقة.

ومن هذا المنطلق، إن الأهمية الاقتصادية لكازاخستان في السياسة الخارجية التركية تتجاوز مجرد كونها دولة غنية بالموارد الطبيعية أو سوقًا واعدة للاستثمارات. فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين أصبحت جزءًا من رؤية استراتيجية أوسع تسعى من خلالها تركيا إلى تعزيز حضورها الاقتصادي في آسيا الوسطى وإعادة تموضعها في الفضاء الأوراسي. كما أن هذه العلاقات تسهم في دعم مكانة تركيا الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال توسيع شبكة علاقاتها التجارية والاستثمارية وتعزيز دورها في مشاريع الربط الاقتصادي بين الشرق والغرب.

وعليه، فإن التعاون الاقتصادي بين تركيا وكازاخستان يمثل أحد الأعمدة الأساسية في العلاقات الثنائية بين البلدين، كما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى صانعي القرار في أنقرة لأهمية الاقتصاد كأداة فاعلة في السياسة الخارجية المعاصرة. ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون في التوسع خلال السنوات المقبلة، خاصة في ظل تزايد أهمية آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي وتنامي الاهتمام الدولي بمواردها الطبيعية وممراتها التجارية.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان

تتركز سياسة تركيا الخارجية تجاه كازاخستان على تعزيز التحالف الاستراتيجي ضمن "منظمة الدول التركية"، مستهدفةً تكريس نفوذها الثقافي والاقتصادي، وزيادة الاستثمارات (نحو 16

مليار دولار)، وتطوير الصناعات الدفاعية، بينما توازن بحذر بين طموحها في آسيا الوسطى وبين النفوذ الروسي والصيني الراسخ في المنطقة .

أبرز توجهات السياسة التركية:

تعزيز الهوية التركية والتضامن :تدعم تركيا بقوة رابطة "الدول التركية" لتعزيز التعاون الثقافي والسياسي، معتبرة كازاخستان حليفاً استراتيجياً في آسيا الوسطى.

الشراكة الاقتصادية والاستثمارية :تعمل أنقرة على زيادة التعاون الاقتصادي، حيث تنشط حوالي 400 شركة تركية في كازاخستان، مع التركيز على مشروعات الطاقة والبنية التحتية.

التعاون الدفاعي :توجد اتفاقيات عسكرية وثيقة بين الجيش الكازاخستاني وشركات الدفاع التركية (مثل أسيلسان)، مما يعزز حضور تركيا الأمني.

التوازن الجيوسياسي :تسعى تركيا لتقديم نفسها كبديل أو موازن للنفوذ الروسي والصيني، إلا أنها تواجه تحديات نظراً لثقل موسكو العسكري، كما ظهر في اضطرابات 2022، مما يدفعها لتبني دبلوماسية ناعمة وحذرة.

دبلوماسية التنمية المستدامة :رعت كازاخستان محادثات أستانة حول سوريا، مما يعكس تنسيقاً سياسياً رفيع المستوى مع تركيا .

تعكس السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان جملة من التوجهات الاستراتيجية التي تسعى من خلالها أنقرة إلى تعزيز حضورها في منطقة آسيا الوسطى وترسيخ موقعها كفاعل إقليمي مؤثر في هذه المنطقة. وتعتمد تركيا في هذا الإطار على توظيف مجموعة من الأدوات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسمح لها بتوسيع نطاق علاقاتها الخارجية وبناء شراكات متعددة الأبعاد مع دول المنطقة. ويأتي هذا التوجه في سياق التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث اتجهت أنقرة إلى تنويع علاقاتها الدولية وعدم

الاكتفاء بالمحيط الجغرافي التقليدي، سعيًا إلى تعزيز دورها في عدد من الأقاليم الجيوسياسية المهمة، ومن بينها آسيا الوسطى[1]

وفي هذا السياق، تحتل كازاخستان موقعًا مهمًا في الرؤية الاستراتيجية التركية تجاه آسيا الوسطى، نظرًا لما تتمتع به من مقومات جيوسياسية واقتصادية جعلتها إحدى الدول الأكثر تأثيرًا في توازنات المنطقة. فإلى جانب موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط بين آسيا وأوروبا، تمتلك كازاخستان موارد طبيعية كبيرة واقتصادًا متناميًا، الأمر الذي جعلها شريكًا مهمًا للعديد من القوى الإقليمية والدولية. وقد دفعت هذه المعطيات تركيا إلى تبني سياسة خارجية متعددة الأبعاد تجاه كازاخستان تقوم على تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع مجالات التعاون السياسي والاقتصادي، إلى جانب الانخراط في عدد من الأطر الإقليمية التي تجمع بين دول المنطقة[2]

كما تستند التوجهات التركية تجاه كازاخستان إلى الروابط التاريخية والثقافية واللغوية التي تجمع تركيا وكازاخستان ضمن إطار ما يُعرف بـ«العالم التركي»، والتي وفّرت أرضية مشتركة سهلت عملية التقارب السياسي والدبلوماسي بين البلدين. غير أن هذه الروابط لم تكن العامل الوحيد المحدد لطبيعة السياسة التركية تجاه كازاخستان، بل تداخلت مع اعتبارات واقعية تتعلق بالمصالح الاقتصادية وأمن الطاقة ومشاريع الربط الإقليمي، إضافة إلى التحديات الأمنية التي تشهدها منطقة آسيا الوسطى.

وانطلاقًا من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان من خلال تناول أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وبيان الأدوات التي تعتمدها أنقرة في توظيف هذه التوجهات لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما يهدف إلى توضيح مدى قدرة هذه السياسة على تحقيق التوازن بين تعزيز النفوذ التركي واحترام خصوصية

[1]) علي حسن، السياسات الخارجية لدول آسيا الوسطى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.
[2] Svante E. Cornell, Small Nations and Great Powers, Routledge, 2001.

السياسة الخارجية الكازاخستانية القائمة على تنويع الشراكات والحفاظ على استقلالية القرار السياسي في بيئة إقليمية ودولية تتسم بتعقيدات متزايدة

مطلب الاول: التوجهات السياسية

تنطلق التوجهات السياسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان من رؤية استراتيجية تسعى من خلالها أنقرة إلى تعزيز حضورها السياسي في منطقة آسيا الوسطى، وترسيخ علاقات مستقرة وطويلة الأمد مع دول المنطقة. ويأتي هذا التوجه في إطار التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية منذ نهاية الحرب الباردة، حيث اتجهت تركيا إلى توسيع نطاق علاقاتها الدولية وتنويع شراكاتها السياسية والاقتصادية خارج محيطها التقليدي. وفي هذا السياق، أصبحت آسيا الوسطى تمثل أحد المجالات الحيوية التي تسعى تركيا إلى تعزيز حضورها فيها، نظرًا لأهميتها الجيوسياسية والاقتصادية، ولما تمتلكه من روابط ثقافية وتاريخية مع تركيا، وتبرز كازاخستان في مقدمة هذه الدول بوصفها شريكًا سياسيًا مهمًا في هذه المنطقة[1]

ومنذ استقلال كازاخستان في بداية تسعينيات القرن الماضي، حرصت تركيا على إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وثيقة معها، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد أسهم هذا الاعتراف المبكر في وضع أسس قوية للعلاقات الثنائية بين البلدين، حيث سعت أنقرة إلى تطوير علاقاتها السياسية مع أستانا من خلال تبادل الزيارات الرسمية بين القيادات السياسية وتوقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية التي هدفت إلى تنظيم العلاقات السياسية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات. وقد ساعدت هذه الخطوات في بناء مستوى من الثقة المتبادلة بين الطرفين، الأمر الذي انعكس إيجابًا على تطور العلاقات بينهما في السنوات اللاحقة[2]

[1]) سعدون حميد البدري، الاقتصاد السياسي لآسيا الوسطى، عمّان: دار الشروق، 2017.
[2]) Richard Pomfret, The Economies of Central Asia, Princeton University Press, 2006(.

كما اعتمدت تركيا في سياستها تجاه كازاخستان على توظيف الأطر المؤسسية متعددة الأطراف لتعزيز حضورها السياسي في آسيا الوسطى، ومن أبرز هذه الأطر منظمة الدول التركية، التي تسعى تركيا من خلالها إلى تعزيز التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء وتطوير التعاون المشترك في مختلف المجالات. ويعكس هذا التوجه إدراك تركيا لأهمية العمل الجماعي في تحقيق أهدافها السياسية في المنطقة، إذ تسهم هذه المنظمات في تعزيز التعاون الإقليمي وتوفير إطار مؤسسي لتبادل الآراء والتنسيق السياسي بين الدول التي تجمعها روابط ثقافية وتاريخية مشتركة[1].

وفي الوقت ذاته، تتسم السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان بدرجة عالية من المرونة والبراغماتية، حيث تحرص تركيا على مراعاة طبيعة السياسة الخارجية الكازاخستانية التي تقوم على مبدأ التوازن في العلاقات الدولية وتنويع الشراكات مع مختلف القوى الدولية. فالحكومة الكازاخستانية تسعى إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع عدد من القوى الكبرى مثل روسيا والصين والولايات المتحدة، وهو ما يدفع تركيا إلى تبني سياسة متوازنة في تعاملها مع كازاخستان تقوم على تعزيز التعاون دون الدخول في تنافس مباشر مع هذه القوى. وقد ساعد هذا النهج على الحفاظ على استقرار العلاقات بين البلدين وتجنب إدخالها في صراعات سياسية قد تؤثر في المصالح المشتركة بينهما[2].

كما تسعى تركيا إلى تعزيز التنسيق السياسي مع كازاخستان في عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، وخاصة تلك المتعلقة بأمن واستقرار منطقة آسيا الوسطى. وتشمل هذه القضايا مكافحة الإرهاب والتطرف، وتعزيز الاستقرار السياسي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية في المنطقة. وتدرك أنقرة أن تحقيق الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى يمثل عاملًا أساسيًا في نجاح مشاريع التعاون الاقتصادي ومبادرات الربط الإقليمي التي تسعى إلى تطويرها مع دول المنطقة. لذلك تعمل تركيا على تطوير قنوات الحوار السياسي مع كازاخستان من خلال المشاورات الثنائية المنتظمة والتنسيق داخل المنظمات الإقليمية والدولية.

[1]) فاضل عباس الزبيدي، تركيا والفضاء الأوراسي، بغداد: دار الكتب العلمية، 2020.
[2]) قاسم حسين الجبوري، الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، عمّان: دار المسيرة، 2018.

إلى جانب ذلك، تلعب العوامل التاريخية والثقافية دورًا مهمًا في تشكيل التوجهات السياسية للسياسة الخارجية التركية. فالإرث التاريخي الذي تركته الدولة العثمانية في عدد من مناطق العالم الإسلامي، إضافة إلى الروابط الثقافية التي تجمع الشعوب الناطقة باللغات التركية، يمثل عنصرًا مؤثرًا في صياغة رؤية تركيا لدورها الإقليمي. وقد أشار بعض المفكرين الأتراك، مثل أحمد داوود أوغلو، إلى أن هذا الإرث التاريخي والثقافي يمكن أن يشكل أحد المداخل المهمة لفهم توجهات السياسة الخارجية التركية المعاصرة، حيث تسعى تركيا إلى توظيف هذه الروابط في بناء علاقات تعاون سياسي وثقافي مع الدول التي تشترك معها في هذه الخلفية الحضارية. كما أن الاستقرار السياسي الداخلي الذي شهدته تركيا خلال فترات معينة، ولا سيما في عهد حزب العدالة والتنمية، ساعد على تعزيز قدرة الدولة على تنفيذ سياسات خارجية أكثر نشاطًا وفعالية في محيطها الإقليمي والدولي[1]

إن التوجهات السياسية للسياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان تقوم على مزيج من العلاقات الثنائية والتعاون متعدد الأطراف، ضمن رؤية سياسية تسعى إلى تحقيق التوازن بين تعزيز النفوذ التركي في آسيا الوسطى والحفاظ على علاقات مستقرة مع القوى الدولية الأخرى. كما تعكس هذه التوجهات رغبة تركيا في توظيف علاقاتها السياسية مع كازاخستان كوسيلة لتعزيز حضورها الإقليمي وترسيخ دورها كفاعل سياسي مهم في منطقة آسيا الوسطى.

مطلب الثاني: التوجهات الاقتصادية

تُعد التوجهات الاقتصادية أحد الركائز الأساسية في السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، إذ تنظر تركيا إلى الاقتصاد بوصفه أداة فاعلة لتعزيز نفوذها الإقليمي وترسيخ حضورها في منطقة آسيا الوسطى. فمع التحولات التي شهدها النظام الدولي في العقود الأخيرة، أصبح الاقتصاد يمثل أحد أهم أدوات التأثير في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى توظيفه ضمن استراتيجيات سياستها الخارجية. وفي هذا الإطار، تسعى تركيا إلى بناء

[1] (Alexander Cooley, Great Games, Local Rules, Oxford University Press, 2012.

علاقات اقتصادية متينة مع كازاخستان تقوم على التعاون طويل الأمد وتبادل المصالح، بما يتيح لها توسيع نطاق حضورها الاقتصادي في آسيا الوسطى وفتح آفاق جديدة أمام الشركات التركية في الأسواق الإقليمية[1]

وقد شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكازاخستان تطورًا ملحوظًا منذ استقلال الأخيرة في بداية تسعينيات القرن الماضي، حيث عملت تركيا على دعم التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين. وقد ساعدت الخبرة التي تمتلكها الشركات التركية في مجالات البنية التحتية والإنشاءات والصناعات الخفيفة والخدمات على تعزيز حضورها داخل السوق الكازاخستاني. ومع مرور الوقت، توسع نشاط هذه الشركات في تنفيذ مشاريع مختلفة تتعلق بالبناء والطرق والنقل والطاقة، الأمر الذي أسهم في ترسيخ العلاقات الاقتصادية بين البلدين ومنحها طابعًا استراتيجيًا يتجاوز مجرد التبادل التجاري التقليدي ليصل إلى مستوى الشراكة الاقتصادية المتنامية[2]

كما تكتسب كازاخستان أهمية خاصة في التوجهات الاقتصادية التركية بسبب ما تمتلكه من موارد طبيعية كبيرة، ولا سيما النفط والغاز والمعادن الاستراتيجية، وهو ما يجعلها عنصرًا مهمًا في الحسابات التركية المتعلقة بأمن الطاقة. فتركيا، بحكم موقعها الجغرافي واحتياجاتها المتزايدة للطاقة، تسعى إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على موردين محددين. ومن هذا المنطلق، تنظر أنقرة إلى كازاخستان بوصفها شريكًا اقتصاديًا يمكن أن يسهم في تعزيز أمن الطاقة التركي على المدى المتوسط والبعيد، سواء من خلال التعاون في قطاع الطاقة أو من خلال الاستثمار في مشاريع النقل والبنية التحتية المرتبطة بها[3]

إلى جانب ذلك، تبرز أهمية كازاخستان في الاستراتيجية الاقتصادية التركية من خلال موقعها المحوري في مشاريع النقل والربط الإقليمي، ولا سيما مشروع **الممر الأوسط** الذي يهدف إلى

[1]) مروان جاسم العزاوي، الإرهاب والأمن الإقليمي في آسيا الوسطى، عمّان: دار المسيرة، 2020.
[2]) Marlène Laruelle, *Eurasianism and the European Far Right*, 2015.
[3]) كاظم ناصر حمودي، *المنظمات الإقليمية ودورها* ، بيروت: دار المنهل،2018

ربط الصين ودول آسيا الوسطى بالأسواق الأوروبية عبر بحر قزوين وتركيا. ويُعد هذا المشروع من المبادرات الاقتصادية المهمة التي تسعى تركيا من خلالها إلى تعزيز موقعها كمركز لوجستي إقليمي يربط بين الشرق والغرب. وفي المقابل، يمنح هذا المشروع كازاخستان فرصًا أكبر للاندماج في شبكات التجارة العالمية وتطوير بنيتها التحتية في مجالات النقل والتجارة، الأمر الذي يعزز من التعاون الاقتصادي بين البلدين ويدعم توجهاتهما المشتركة في مجال الربط الإقليمي.[1]

كما تسعى تركيا إلى تعزيز التعاون الاقتصادي مع كازاخستان في إطار الأطر الإقليمية متعددة الأطراف، ولا سيما ضمن إطار **منظمة الدول التركية**، التي تُعد إحدى الأدوات المؤسسية التي تعتمد عليها تركيا لتعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء. ويهدف هذا التعاون إلى تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية وتسهيل حركة التجارة والنقل بين الدول الأعضاء، بما يسهم في تعزيز الترابط الاقتصادي بينها. كما أن تعزيز هذا الترابط يساهم في خلق شبكة من المصالح الاقتصادية المشتركة التي تدعم الاستقرار السياسي في المنطقة وتقلل من احتمالات التوتر بين الدول.

ويعكس هذا التوجه إدراكًا متزايدًا لدى صانعي القرار في أنقرة لأهمية الاقتصاد كأداة فعالة في السياسة الخارجية المعاصرة، حيث يمكن من خلاله بناء علاقات تعاون قائمة على المصالح المشتركة بدلًا من الاعتماد على أدوات الضغط أو القوة الصلبة. ومن خلال توسيع الاستثمارات وتطوير التبادل التجاري وتعزيز التعاون التنموي، تسعى تركيا إلى ترسيخ حضورها الاقتصادي في آسيا الوسطى وبناء صورة إيجابية لدورها الإقليمي، الأمر الذي يمنحها نفوذًا ناعمًا متزايدًا في المنطقة.

إن التوجهات الاقتصادية للسياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان تقوم على بناء شراكة استراتيجية متعددة الأبعاد، لا تقتصر على تعزيز التجارة والاستثمار فحسب، بل تمتد لتشمل

[1] (Ahmet Davutoğlu, Strategic Depth, 2001.

التعاون في مجالات الطاقة والنقل ومشاريع الربط الإقليمي. كما تسعى تركيا من خلال هذه التوجهات إلى توظيف الموقع الجغرافي لكازاخستان ومواردها الطبيعية في إطار رؤية اقتصادية أوسع تهدف إلى تعزيز حضورها في آسيا الوسطى وتوسيع دورها في حركة التجارة الدولية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التعاون الاقتصادي في التطور خلال السنوات المقبلة، خاصة في ظل تزايد أهمية المنطقة في الاقتصاد العالمي وتصاعد التنافس الدولي على مواردها وممراتها التجارية.

مطلب الثالث: التوجهات العسكرية والأمنية

تندرج التوجهات العسكرية والأمنية في السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان ضمن إطار أوسع يرتبط بالتحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في منطقة آسيا الوسطى منذ نهاية الحرب الباردة. فمع ظهور دول جديدة في المنطقة عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، برزت الحاجة إلى بناء ترتيبات أمنية جديدة قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية المتزايدة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهديدات العابرة للحدود. وفي هذا السياق، سعت تركيا إلى توسيع حضورها في آسيا الوسطى عبر أدوات متعددة، من بينها التعاون الأمني والعسكري مع عدد من دول المنطقة، وفي مقدمتها كازاخستان التي تعد من الدول المحورية في هذا الفضاء الجيوسياسي[1]

وقد شهدت العلاقات التركية–الكازاخستانية تطورًا ملحوظًا منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في الثاني من آذار/مارس عام 1992، حيث كانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت باستقلال كازاخستان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. وقد أسهم هذا الاعتراف المبكر في وضع أسس قوية للعلاقات الثنائية، كما لعبت شخصيات سياسية بارزة، مثل الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال، دورًا مهمًا في تطوير التعاون بين البلدين في عدد من المجالات، بما في

[1] (Carnegie Endowment, Central Asia Outlook, 2020.

ذلك المجالات الأمنية والعسكرية. كما ساعدت الروابط الثقافية واللغوية المشتركة بين البلدين في تعزيز التقارب السياسي وتسهيل بناء علاقات تعاون متعددة الأبعاد[1]

ومن أبرز ملامح التوجه الأمني التركي تجاه كازاخستان العمل على تطوير قنوات تعاون مؤسسي في مجالات مكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة، وهي من القضايا التي تشكل تحديًا مشتركًا لدول آسيا الوسطى. فالموقع الجغرافي للمنطقة وقربها من عدد من بؤر التوتر الإقليمي يجعلها عرضة لتأثيرات الجماعات المتطرفة وشبكات الجريمة المنظمة. ولذلك ترى تركيا أن تعزيز التعاون الأمني مع كازاخستان يسهم في دعم الاستقرار الإقليمي ويخدم في الوقت نفسه مصالحها الأمنية، من خلال الحد من التهديدات العابرة للحدود التي قد تؤثر في أمنها القومي[2]

كما تتجلى التوجهات العسكرية التركية في اعتماد نمط من التعاون الدفاعي يمكن وصفه بالتعاون منخفض الحساسية، أي التعاون الذي يركز على التدريب العسكري وتبادل الخبرات الفنية وبناء القدرات المؤسسية، بدلًا من إقامة تحالفات عسكرية صلبة أو نشر قوات عسكرية في المنطقة. ويشمل هذا التعاون تنظيم برامج تدريب مشتركة وتبادل الزيارات بين القيادات العسكرية وتطوير التعاون في مجالات الصناعات الدفاعية. ويعد هذا النمط من التعاون أكثر توافقًا مع طبيعة العلاقات التركية–الكازاخستانية، لأنه يسمح بتعزيز التنسيق العسكري دون إثارة حساسيات سياسية لدى القوى الإقليمية الأخرى[3].

وفي هذا السياق، تسعى تركيا إلى توظيف علاقاتها الأمنية مع كازاخستان ضمن إطار تعاون إقليمي أوسع، ولا سيما عبر المنظمات التي تجمع الدول ذات الخلفية الثقافية المشتركة، مثل

[1]) مركز الجزيرة للدراسات، منظمة الدول التركية، الدوحة، 2021.

[2])Kemal Kirişci, Turkey's Foreign Policy, 2017(.

[3]) مركز المستقبل للأبحاث، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، 2019.

منظمة الدول التركية. ويهدف هذا التوجه إلى تعزيز التنسيق الأمني بين الدول الأعضاء وتطوير آليات مشتركة للتعامل مع التحديات الأمنية في المنطقة. كما يعكس إدراكًا متزايدًا لدى صانعي القرار في أنقرة بأن الاستقرار الأمني يمثل شرطًا أساسيًا لتعزيز التعاون الاقتصادي وتنفيذ مشاريع الربط الإقليمي التي تسعى تركيا إلى تطويرها في آسيا الوسطى.[1]

ومع ذلك، فإن التعاون العسكري والأمني بين تركيا وكازاخستان يظل محكومًا بعدد من القيود المرتبطة بطبيعة البيئة الجيوسياسية في آسيا الوسطى، والتي تتسم بتداخل مصالح القوى الكبرى مثل روسيا والصين. فروسيا ما تزال تمتلك نفوذًا تقليديًا قويًا في المجال الأمني لدول آسيا الوسطى، كما أن الصين تولي اهتمامًا متزايدًا بالاستقرار الأمني في المنطقة في إطار مشاريعها الاقتصادية الكبرى. ولذلك تحرص كازاخستان على اتباع سياسة خارجية متوازنة تقوم على تنويع الشراكات وعدم الانخراط في ترتيبات عسكرية قد تُفسر بوصفها انحيازًا لطرف معين. ومن هذا المنطلق، تتعامل تركيا مع التعاون الأمني مع كازاخستان بحذر، وتسعى إلى تطويره بصورة تدريجية لا تؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الإقليمية الحساسة.[2]

و لهذا السبب التوجهات العسكرية والأمنية في السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان تقوم على مقاربة واقعية تجمع بين تعزيز التعاون الأمني في مجالات محددة مثل التدريب العسكري وتبادل الخبرات ومكافحة التهديدات المشتركة، وبين الحفاظ على درجة عالية من الحذر السياسي في التعامل مع التوازنات الإقليمية. وتعكس هذه المقاربة سعي تركيا إلى بناء شراكة أمنية مستدامة مع كازاخستان دون الدخول في ترتيبات عسكرية قد تؤدي إلى تعقيد البيئة الأمنية في آسيا الوسطى أو إثارة حساسيات القوى الدولية الفاعلة في المنطقة.

[1] Soner Çağaptay, The New Sultan, 2017.

[2] World Bank, Kazakhstan Economic Update, 2022.

المبحث الثالث: آفاق السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان

تتجه السياسة الخارجية التركية نحو تعزيز حلف استراتيجي واقتصادي متنامٍ مع كازاخستان، يرتكز على تعميق التعاون الدفاعي (خاصة عبر شركة أسيلسان)وزيادة التبادل التجاري ليصل إلى 10 مليارات دولار، مع التركيز على مشاريع الطاقة والاستثمار في القطاعات غير النفطية (بلغت 5.8 مليارات دولار بحلول 2025) .

تعزيز الشراكة الأمنية والدفاعية :تسعى تركيا لتفعيل التعاون العسكري عبر منظمة الدول التركية، مع وجود اتفاقيات دفاعية قائمة بين الجيش الكازاخستاني وشركات صناعات دفاعية تركية، خاصة بعد التحديات الأمنية الأخيرة.

ثقل اقتصادي واستراتيجي :تعتبر كازاخستان أكبر شريك تجاري لتركيا في آسيا الوسطى، وثالث مورد للنفط إليها، حيث يهدف الطرفان إلى رفع التبادل التجاري لمستويات قياسية وتطوير البنية التحتية اللوجستية لنقل الطاقة.

القوة الناعمة والتعاون الثقافي :تعزز تركيا نفوذها من خلال العلاقات التاريخية والثقافية واللغوية المشتركة، بالإضافة إلى الوجود التعليمي (طلاب وأساتذة أتراك) والاستثمارات في القطاعات غير النفطية، بهدف موازنة النفوذ الروسي والصيني في المنطقة.

منظومة دول تركية أقوى :تلعب أنقرة دوراً محورياً في دعم استقرار كازاخستان، مستفيدة من قمة منظمة الدول التركية، وتسعى لتعزيز استقلالية دول آسيا الوسطى بعيداً عن التبعية الكاملة لروسيا .تستهدف أنقرة من خلال هذا التوجه خلق جبهة قوية قادرة على موازنة النفوذ الروسي القوي والوجود الصيني المتصاعد في منطقة آسيا الوسطى الحيوية .

استشراف آفاق السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان من الموضوعات المهمة لفهم الاتجاهات المستقبلية للعلاقات بين البلدين، ولا سيما في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها

البيئة الدولية والإقليمية، وخاصة في منطقة آسيا الوسطى. فقد أصبحت هذه المنطقة خلال العقود الأخيرة مجالًا متزايد الأهمية في التفاعلات الدولية، نتيجة لما تمتلكه من موارد طبيعية كبيرة وموقع جغرافي استراتيجي يربط بين آسيا وأوروبا. كما أن تصاعد المنافسة بين القوى الكبرى على النفوذ في هذه المنطقة يفرض على الدول الإقليمية، ومن بينها تركيا، إعادة صياغة سياساتها الخارجية بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة في النظام الدولي.[1]

وفي هذا السياق، تتشكل آفاق السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان في ضوء مجموعة من المحددات والعوامل المؤثرة التي تلعب دورًا مهمًا في توجيه طبيعة العلاقات بين البلدين. ويأتي في مقدمة هذه العوامل استمرار المصالح الاقتصادية المشتركة، ولا سيما في مجالات الطاقة والتجارة والنقل ومشاريع الربط الإقليمي التي تربط آسيا الوسطى بالأسواق الأوروبية عبر الأراضي التركية. فهذه المصالح تمثل قاعدة مهمة لاستمرار التعاون بين البلدين، كما أنها تعزز من فرص تطوير العلاقات الثنائية على المدى المتوسط والبعيد.

إلى جانب ذلك، تلعب الروابط السياسية والثقافية دورًا مهمًا في تشكيل مستقبل العلاقات بين تركيا وكازاخستان، حيث يجمع البلدين إطار ثقافي وتاريخي مشترك يُعرف في الأدبيات السياسية بمفهوم "العالم التركي". وقد أسهم هذا الإطار في توفير أرضية مشتركة للتعاون السياسي والثقافي بين البلدين، كما ساعد على تطوير عدد من المبادرات الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الناطقة باللغات التركية في مجالات متعددة.

كما تتأثر آفاق السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان بطبيعة السياسة الخارجية الكازاخستانية نفسها، والتي تقوم على مبدأ التوازن في العلاقات الدولية وتنويع الشراكات مع مختلف القوى العالمية. فالحكومة الكازاخستانية تسعى إلى الحفاظ على علاقات متوازنة مع عدد من القوى الكبرى مثل روسيا والصين والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وهو ما يفرض على تركيا تبني سياسة خارجية مرنة تجاه كازاخستان تراعي هذه التوازنات وتسعى إلى تعزيز التعاون دون الدخول في منافسة مباشرة مع القوى الأخرى المؤثرة في المنطقة.

[1] Asian Development Bank, CAREC Report, 2021.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن تحليل مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان من خلال عدد من السيناريوهات المحتملة التي تعكس الاتجاهات الممكنة لتطور العلاقات بين البلدين. ويتمثل السيناريو الأول في **سيناريو الاستمرارية**، الذي يفترض استمرار العلاقات التركية–الكازاخستانية في مسارها الحالي مع تطوير تدريجي لمجالات التعاون السياسي والاقتصادي والأمني. ويستند هذا السيناريو إلى وجود مصالح مشتركة واستقرار نسبي في العلاقات الثنائية، إضافة إلى رغبة الطرفين في الحفاظ على مستوى من التعاون الذي يخدم مصالحهما المشتركة[1].

أما السيناريو الثاني فيتمثل في **سيناريو الصعود أو التعميق الاستراتيجي**، والذي يفترض تطور العلاقات بين البلدين إلى مستوى أعلى من الشراكة الاستراتيجية، بحيث يشمل ذلك توسيع التعاون في مجالات الطاقة والاستثمار والبنية التحتية والنقل، إضافة إلى تعزيز التنسيق السياسي في القضايا الإقليمية. ويمكن أن يتحقق هذا السيناريو في حال تزايدت أهمية آسيا الوسطى في الاستراتيجية التركية، ونجحت تركيا في توظيف أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز حضورها في المنطقة.

في المقابل، يطرح السيناريو الثالث احتمال **التراجع أو الفتور النسبي في العلاقات**، وهو سيناريو يفترض تراجع مستوى التعاون بين البلدين نتيجة عدد من العوامل الداخلية أو الخارجية، مثل تصاعد التنافس بين القوى الكبرى في آسيا الوسطى أو تغير أولويات السياسة الخارجية لأي من البلدين. ومع ذلك، يبقى هذا السيناريو أقل احتمالًا في ظل المصالح المشتركة التي تجمع تركيا وكازاخستان، والروابط السياسية والثقافية التي تدعم استمرار العلاقات بينهما[2].

إن مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان سيظل مرتبطًا بمدى قدرة الطرفين على التكيف مع التحولات الجيوسياسية في آسيا الوسطى، والاستفادة من فرص التعاون المتاحة في

[1] European Bank for Reconstruction, Kazakhstan Strategy, 2022.
[2] Turkish Ministry of Foreign Affairs, Turkey–Kazakhstan Relations, 2023.

مجالات الاقتصاد والطاقة والنقل. كما أن استمرار التنسيق السياسي والتعاون الاقتصادي بين البلدين قد يسهم في تعزيز استقرار العلاقات الثنائية وفتح آفاق جديدة للتعاون الإقليمي، بما يحقق مصالحهما المشتركة في بيئة دولية تتسم بتزايد التنافس وتعقيد التوازنات الدولية.

مطلب الاول: سيناريو الاستمرارية

يُعد سيناريو الاستمرارية من أكثر السيناريوهات ترجيحًا عند تحليل مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، إذ يقوم هذا السيناريو على افتراض استمرار العلاقات الثنائية بين البلدين ضمن المسار الحالي دون حدوث تحولات جوهرية أو تغيرات حادة في طبيعة هذه العلاقات. ويستند هذا التصور إلى مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي أسهمت خلال العقود الماضية في بناء علاقة مستقرة نسبيًا بين تركيا وكازاخستان، وهو ما يجعل خيار الاستمرارية أقرب إلى الواقع في المدى القريب والمتوسط. كما أن طبيعة العلاقات بين البلدين تتسم بدرجة من التوازن والبراغماتية، الأمر الذي يقلل من احتمالات حدوث توترات أو تغيرات مفاجئة في مسارها.[1]

ومن منظور السياسة الخارجية التركية، تمثل كازاخستان شريكًا مهمًا في منطقة آسيا الوسطى، ليس فقط بسبب الروابط الثقافية واللغوية المشتركة بين البلدين، بل أيضًا لما تتمتع به كازاخستان من موقع جيوسياسي مهم وثقل اقتصادي متزايد في المنطقة. ولذلك تدرك أنقرة أن الحفاظ على علاقات مستقرة مع كازاخستان يساهم في تحقيق عدد من أهدافها الاستراتيجية، من بينها تعزيز حضورها في الفضاء الأوراسي، وتوسيع شبكة علاقاتها الاقتصادية والسياسية في آسيا الوسطى، إضافة إلى دعم دورها الإقليمي دون الدخول في منافسة مباشرة مع القوى الكبرى الفاعلة في المنطقة مثل روسيا والصين.[2]

أما بالنسبة لكازاخستان، فإن استمرار التعاون مع تركيا ينسجم مع طبيعة سياستها الخارجية التي تقوم على مبدأ التوازن في العلاقات الدولية وتنويع الشراكات مع مختلف القوى الإقليمية

[1] (Organization of Turkic States, Vision 2040, 2021) .
[2] (World Economic Forum, Global Trade Report, 2021).

والدولية. فالحكومة الكازاخستانية تسعى إلى بناء شبكة علاقات متعددة الأطراف تتيح لها تحقيق مصالحها الوطنية دون الارتهان إلى طرف واحد، وهو ما يجعل تركيا شريكًا مناسبًا ضمن هذه السياسة المتوازنة، خاصة في ظل ما توفره من فرص للتعاون الاقتصادي والاستثماري والتنسيق السياسي ضمن عدد من الأطر الإقليمية.[1]

وفي الجانب السياسي، يشير سيناريو الاستمرارية إلى احتمال استمرار التنسيق السياسي والدبلوماسي بين البلدين في مختلف القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. ويشمل ذلك مواصلة تبادل الزيارات الرسمية بين القيادات السياسية، وتعزيز التعاون في إطار المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الدول التركية التي تشكل منصة مهمة للحوار السياسي والتنسيق بين الدول الأعضاء. كما يُتوقع أن يستمر هذا التعاون ضمن إطار الشراكة السياسية المرنة التي تتيح للطرفين تعزيز علاقاتهما دون الانتقال إلى تحالفات سياسية صارمة قد تفرض عليهما التزامات تتجاوز مصالحهما المشتركة. [2]

أما على الصعيد الاقتصادي، فمن المرجح أن يستمر التعاون الاقتصادي بين تركيا وكازاخستان في إطار المسار التصاعدي الذي شهده خلال السنوات الماضية. ويشمل ذلك تطوير التبادل التجاري بين البلدين، وتوسيع الاستثمارات المشتركة في قطاعات مختلفة مثل الطاقة والبنية التحتية والنقل والصناعات التحويلية. كما يُتوقع أن يحظى مشروع **الممر الأوسط** بأهمية متزايدة في إطار هذا السيناريو، إذ يمثل أحد أهم مشاريع الربط التجاري بين آسيا وأوروبا عبر بحر قزوين وتركيا، وهو ما يعزز من مكانة البلدين في شبكة التجارة الدولية ويمنحهما فرصًا أكبر للاستفادة من التحولات في الاقتصاد العالمي.[3]

[1] International Monetary Fund, Kazakhstan Report, 2023.

[2] United Nations Development Programme, Central Asia Report, 2022.

[3] OECD, Economic Outlook for Central Asia, 2022.

وفي المجال الأمني والعسكري، يفترض سيناريو الاستمرارية بقاء التعاون بين تركيا وكازاخستان ضمن حدوده الحالية التي تركز على التدريب العسكري وتبادل الخبرات والتنسيق في مجالات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. ويعود ذلك إلى إدراك الطرفين لحساسية البيئة الأمنية في آسيا الوسطى، التي تتسم بتداخل مصالح القوى الكبرى وبوجود توازنات دقيقة تحكم طبيعة التعاون الأمني في المنطقة. ولذلك يفضل الطرفان الحفاظ على نمط من التعاون الأمني المحدود الذي يعزز الثقة المتبادلة دون أن يثير مخاوف القوى الإقليمية الأخرى.[1]

وفي ضوء ما سبق، إن سيناريو الاستمرارية يمثل الخيار الأكثر واقعية لمستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، إذ يقوم على الحفاظ على مستوى التعاون القائم وتطويره بصورة تدريجية ومتوازنة بما يضمن تحقيق المصالح المشتركة للطرفين. كما يسمح هذا السيناريو لتركيا وكازاخستان بالاستفادة من علاقاتهما الثنائية دون الانخراط في مسارات صدامية أو تحالفات قد تؤدي إلى تعقيد التوازنات الإقليمية. ومن ثم، فإن الاستمرارية لا تعني الجمود أو الثبات، بل تعكس نمطًا من التطور التدريجي الذي يتلاءم مع طبيعة البيئة الجيوسياسية في آسيا الوسطى والتحديات التي تواجهها.[2]

مطلب الثاني: سيناريو الصعود

يقوم سيناريو الصعود على فرضية انتقال العلاقات بين تركيا وكازاخستان من مستوى الشراكة التقليدية القائمة على التعاون المتوازن إلى مستوى أعلى من الشراكة الاستراتيجية المتقدمة، بحيث تتوسع مجالات التعاون بين البلدين وتزداد كثافة التنسيق السياسي والاقتصادي والأمني بينهما. ويستند هذا السيناريو إلى احتمال توافر مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية التي قد تدفع الطرفين إلى تعميق علاقاتهما بصورة أكبر، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها منطقة آسيا الوسطى وازدياد أهميتها في التفاعلات الجيوسياسية والاقتصادية الدولية.

[1] Gareth Winrow, Turkey in Post-Soviet Central Asia, 1995).

[2] محمد عبد الله، مصدر سابق، ص. 44.

كما يمكن أن يتعزز هذا المسار في حال تنامي الحاجة لدى الدولتين إلى تنويع الشراكات الإقليمية والبحث عن شركاء قادرين على تحقيق مكاسب متبادلة طويلة الأمد[1].

وفي الإطار السياسي، يمكن أن يتجلى هذا السيناريو في تعزيز مستوى التنسيق السياسي بين تركيا وكازاخستان في القضايا الإقليمية والدولية، بحيث تنتقل العلاقات من مجرد التعاون الدبلوماسي التقليدي إلى مستوى أوسع من التشاور الاستراتيجي المنتظم. وقد يشمل ذلك تطوير آليات مؤسسية للحوار السياسي وتكثيف الاجتماعات بين القيادات السياسية وصناع القرار في البلدين، إضافة إلى تعزيز الدور السياسي لمنظمة الدول التركية باعتبارها منصة إقليمية يمكن من خلالها تنسيق المواقف السياسية وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. ومن شأن هذا التطور أن يمنح العلاقات التركية–الكازاخستانية بعدًا سياسيًا أكثر عمقًا ويعزز من قدرة البلدين على التأثير في التفاعلات الإقليمية في آسيا الوسطى[2].

أما على الصعيد الاقتصادي، فإن سيناريو الصعود يفترض حدوث توسع ملحوظ في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة بين البلدين، مع انتقال العلاقات الاقتصادية من نمط التعاون التجاري التقليدي إلى نمط الشراكات الإنتاجية طويلة الأمد. وقد يشمل ذلك تنفيذ مشاريع صناعية مشتركة، وتوسيع التعاون في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية، إضافة إلى تطوير البنية التحتية للنقل والتجارة بين البلدين. كما يمكن أن يسهم تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية للاستثمار في جذب المزيد من الشركات التركية إلى السوق الكازاخستاني، الأمر الذي يساهم في تعميق الترابط الاقتصادي بين البلدين ويمنحهما دورًا أكبر في الاقتصاد الإقليمي[3].

[1])حمد محمود العزاوي، مصدر سابق، ص. 88 .
[2])علي حسن، مصدر سابق، ص. 91 .
[3])سعدون حميد البدري، مصدر سابق، ص. 101.

وتزداد احتمالات تحقق هذا السيناريو في ظل تنامي أهمية الممر الأوسط باعتباره أحد المسارات الاستراتيجية التي تربط آسيا بأوروبا عبر بحر قزوين وتركيا. ففي حال ازدياد الاعتماد الدولي على هذا الممر نتيجة التحولات في شبكات التجارة العالمية أو القيود المفروضة على بعض المسارات التقليدية، فإن التعاون بين تركيا وكازاخستان سيكتسب أهمية أكبر نظرًا لدورهما المحوري في هذا المسار. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية للنقل والموانئ والسكك الحديدية والمناطق اللوجستية، إضافة إلى تعزيز التنسيق بين البلدين في مجالات التشريعات الجمركية والمعايير التشغيلية، وهو ما يساهم في رفع مكانة البلدين في سلاسل الإمداد العالمية[1].

أما في الجانب الأمني والعسكري، فيفترض سيناريو الصعود إمكانية انتقال التعاون بين البلدين إلى مستوى أوسع يشمل برامج تعاون دفاعي أكثر انتظامًا، وتطوير التنسيق في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والأمن السيبراني. كما قد يشمل هذا التعاون توسيع الشراكات في مجالات الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا العسكرية، خاصة في ظل التطور الذي شهدته الصناعات الدفاعية التركية خلال السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يبقى هذا التطور مشروطًا بطبيعة التوازنات الإقليمية في آسيا الوسطى وبمدى قدرة كازاخستان على تعزيز تعاونها الأمني مع تركيا دون الإخلال بعلاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى في المنطقة[2]

سيناريو الصعود يعكس احتمال انتقال العلاقات التركية–الكازاخستانية إلى مستوى أعلى من التشابك الاستراتيجي، بحيث تصبح الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية أكثر ترابطًا وتكاملًا ضمن إطار شامل للشراكة الثنائية. وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإن العلاقات بين البلدين قد تتحول إلى نموذج متقدم من الشراكة الاستراتيجية التي تقوم على تنسيق السياسات وتكامل المصالح وتعزيز العمل المشترك في مختلف المجالات، وهو ما قد يمنح البلدين دورًا أكثر تأثيرًا في معادلات آسيا الوسطى ويعزز من قدرتهما على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية.

[1]) فاضل عباس الزبيدي، مصدر سابق، ص. 59.
[2])أحمد عبد الكريم، مصدر سابق، ص. 66.

المطلب الثالث: سيناريو التراجع

يقوم سيناريو التراجع على فرضية انخفاض مستوى النشاط في السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان مقارنةً بالمستوى الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية خلال السنوات الأخيرة. ولا يعني هذا السيناريو بالضرورة حدوث قطيعة أو توتر مباشر بين البلدين، بل يشير إلى احتمال حدوث فتور تدريجي في العلاقات أو تراجع نسبي في مستوى التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بينهما. وقد يتجسد هذا التراجع في تباطؤ المبادرات المشتركة أو تقليص بعض مجالات التعاون نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي قد تؤثر في توجهات السياسة الخارجية لكل من تركيا وكازاخستان[1].

ومن أبرز العوامل التي قد تسهم في دفع العلاقات نحو هذا السيناريو تصاعد حدة التنافس الدولي في منطقة آسيا الوسطى، خاصة بين القوى الكبرى التي تمتلك مصالح استراتيجية في هذه المنطقة، مثل روسيا والصين. ففي حال ازدياد حساسية هذه القوى تجاه أي توسع لنفوذ أطراف أخرى في المجال الأوراسي، قد تجد كازاخستان نفسها مضطرة إلى اتباع سياسة أكثر تحفظًا في علاقاتها مع بعض الشركاء الإقليميين، ومن بينهم تركيا. ويعود ذلك إلى حرص أستانا على الحفاظ على توازن دقيق في علاقاتها الخارجية وعدم الدخول في ترتيبات قد تُفسر بوصفها انحيازًا لطرف على حساب طرف آخر، الأمر الذي قد يدفعها إلى تقليص بعض أشكال التعاون مع تركيا إذا ما تعرضت لضغوط سياسية أو اقتصادية من شركائها التقليديين[2].

كما قد يرتبط سيناريو التراجع بعوامل داخلية تخص تركيا نفسها، مثل التحديات الاقتصادية أو التحولات في أولويات السياسة الخارجية التركية. ففي حال واجهت تركيا ضغوطًا اقتصادية كبيرة أو انشغلت بملفات إقليمية أخرى أكثر إلحاحًا، مثل قضايا الشرق الأوسط أو شرق البحر

[1] Shireen Hunter, op. cit., p. 85

[2] Adeeb Khalid, op. cit., p. 120

المتوسط أو العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، فقد يؤدي ذلك إلى تقليص مستوى اهتمامها بآسيا الوسطى عمومًا وبكازاخستان خصوصًا. وفي مثل هذه الحالة قد تتراجع بعض المشاريع الاقتصادية أو تنخفض الاستثمارات التركية في المنطقة، الأمر الذي قد ينعكس على مستوى التعاون الاقتصادي بين البلدين. كما قد يؤثر أي تعثر في مشاريع الربط الإقليمي، مثل مشروع الممر الأوسط، في تقليل أهمية العلاقات الاقتصادية بين تركيا وكازاخستان إذا ما ظهرت مسارات تجارية بديلة أكثر استقرارًا أو أقل كلفة[1].

وفي المجال الأمني والعسكري، قد يتجلى سيناريو التراجع في تقليص مستوى التعاون الدفاعي بين البلدين ليقتصر على الحد الأدنى من التنسيق الدبلوماسي أو التعاون المحدود في مجالات التدريب وتبادل الخبرات. ويعود ذلك إلى حساسية البيئة الأمنية في آسيا الوسطى وارتباطها بتوازنات دقيقة بين القوى الإقليمية والدولية. ففي حال ارتفعت درجة التوتر في المنطقة أو ازدادت حساسية الترتيبات الأمنية القائمة، قد تفضّل كازاخستان تعزيز اعتمادها على الأطر الأمنية التقليدية المرتبطة بعلاقاتها مع روسيا أو مع المنظمات الأمنية الإقليمية، الأمر الذي قد يحد من فرص توسيع التعاون الأمني مع تركيا.

وعلى الرغم من ذلك، فإن سيناريو التراجع لا يعني بالضرورة انهيار العلاقات التركية–الكازاخستانية، إذ إن الروابط الثقافية والتاريخية التي تجمع البلدين، إضافة إلى المصالح الاقتصادية المتبادلة، قد تسهم في الحفاظ على حد أدنى من التعاون بينهما حتى في حال تراجع مستوى النشاط السياسي أو الاقتصادي. ولذلك يمكن النظر إلى هذا السيناريو بوصفه احتمالًا مرتبطًا بتغير الظروف الإقليمية والدولية أكثر من كونه مسارًا حتميًا للعلاقات الثنائية.

سيناريو التراجع يمثل أحد الاحتمالات الممكنة لمستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان، لكنه يظل أقل ترجيحًا مقارنة بسيناريو الاستمرارية أو الصعود، خاصة في ظل استمرار المصالح المشتركة بين البلدين. ومع ذلك، فإن إدراك هذا السيناريو يظل مهمًا لفهم

[1] Alexander Cooley, op. cit., p. 140

طبيعة التحديات التي قد تواجه العلاقات الثنائية في المستقبل، ولتقدير تأثير التحولات الجيوسياسية في آسيا الوسطى على مسار التعاون بين تركيا وكازاخستان.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان بوصفها أحد النماذج المهمة التي تعكس كيفية توظيف العلاقات الخارجية في خدمة الأهداف الاستراتيجية للدولة، ولا سيما في منطقة آسيا الوسطى التي تزايدت أهميتها في التوازنات الإقليمية والدولية خلال العقود الأخيرة. وقد سعت الدراسة إلى تحليل طبيعة هذه السياسة من خلال التركيز على أهمية كازاخستان في الرؤية الاستراتيجية التركية، والتوجهات التي تحكم العلاقات بين البلدين، إضافة إلى استشراف آفاق هذه العلاقات في المستقبل.

وقد أظهرت الدراسة أن كازاخستان تمثل بالنسبة لتركيا شريكًا محوريًا في آسيا الوسطى، ليس فقط بسبب الروابط الثقافية واللغوية التي تجمع البلدين ضمن إطار العالم التركي، بل أيضًا لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي وثقل اقتصادي وموارد طبيعية تجعلها فاعلًا مهمًا في معادلات التوازن الإقليمي في المنطقة. كما بينت الدراسة أن تركيا تنظر إلى كازاخستان بوصفها بوابة استراتيجية لتعزيز حضورها في آسيا الوسطى وتوسيع نفوذها عبر أدوات سياسية واقتصادية وأمنية تتسم بالمرونة وتجنب الصدام مع القوى الكبرى المؤثرة في المنطقة.

كما توصلت الدراسة إلى أن التوجهات التركية تجاه كازاخستان تتسم بالتعددية والتكامل، حيث تعمل تركيا على تعزيز التعاون السياسي من خلال تطوير العلاقات الثنائية وتفعيل الأطر الإقليمية مثل منظمة الدول التركية، إلى جانب توسيع التعاون الاقتصادي عبر التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة ومشاريع النقل والربط اللوجستي. أما في المجال الأمني، فقد اتسم التعاون بين البلدين بطابع حذر يركز على التدريب وتبادل الخبرات ومكافحة التهديدات العابرة للحدود دون الدخول في ترتيبات أمنية قد تؤثر في توازنات القوى في آسيا الوسطى.

وقد تناولت الدراسة كذلك آفاق السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان من خلال تحليل ثلاثة سيناريوهات رئيسية تتمثل في سيناريو الاستمرارية وسيناريو الصعود وسيناريو التراجع. وقد أشارت النتائج إلى أن سيناريو الاستمرارية يعد الأكثر ترجيحًا في المدى القريب، نظرًا لاستقرار المصالح المشتركة بين البلدين واعتماد الطرفين على مقاربة تدريجية تقوم على التعاون المرن وتجنب التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقات التركية–الكازاخستانية تقوم على مجموعة من المصالح المتبادلة التي تجمع بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية، وأن هذه العلاقة تمثل جزءًا من رؤية أوسع للسياسة الخارجية التركية تهدف إلى تعزيز حضورها في الفضاء الأوراسي وتوسيع نطاق نفوذها في آسيا الوسطى. كما تبين أن كازاخستان تحتل مكانة مميزة في هذه الرؤية نظرًا لما تتمتع به من موقع جغرافي استراتيجي يربط بين آسيا وأوروبا، إضافة إلى امتلاكها موارد طبيعية واقتصادًا متناميًا يجعلها شريكًا مهمًا في مشاريع الطاقة والنقل والربط الإقليمي.

كما أظهرت الدراسة أن نجاح السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان يرتبط بدرجة كبيرة بقدرة الطرفين على تحقيق مصالح اقتصادية مشتركة، ولا سيما في مجالي النقل والطاقة اللذين يمثلان أساسًا مهمًا للتعاون بينهما. وقد تبين أن مشاريع الربط الإقليمي، مثل الممر الأوسط، تمثل عنصرًا أساسيًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وفي دعم دورهما في شبكات التجارة الدولية.

كذلك توصلت الدراسة إلى أن الحفاظ على التوازنات الجيوسياسية الحساسة في آسيا الوسطى يعد عاملًا مهمًا في استمرار العلاقات التركية–الكازاخستانية، خاصة في ظل التنافس المتزايد بين القوى الكبرى في المنطقة. ولذلك فإن نجاح السياسة الخارجية التركية تجاه كازاخستان يتطلب تبني مقاربة براغماتية تراعي طبيعة البيئة الإقليمية وتجنب الدخول في سياسات قد تُفسَّر على أنها تهديد لمصالح القوى الأخرى الفاعلة في المنطقة.

بينت الدراسة أن الروابط الثقافية والتاريخية بين تركيا وكازاخستان تمثل عاملًا مساعدًا في تعزيز العلاقات بين البلدين، إلا أن استمرار هذه العلاقات وتطورها يتطلب تحويل هذه الروابط إلى تعاون مؤسسي واقتصادي فعلي من خلال تطوير الأطر التنظيمية للتعاون وتعزيز دور المؤسسات الإقليمية مثل منظمة الدول التركية.

و في النهاية مستقبل العلاقات التركية–الكازاخستانية يعتمد بدرجة كبيرة على استمرار النهج البراغماتي الذي يقوم على بناء المصالح المشتركة وتعزيز التعاون التدريجي في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. ومن شأن هذا النهج أن يساهم في تطوير العلاقة بين البلدين نحو شراكة استراتيجية أكثر استقرارًا، قادرة على التكيف مع التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، بما يعزز من مكانة كل من تركيا وكازاخستان في النظام الإقليمي والدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

1. عبد الله، محمد .*السياسة الخارجية التركية في آسيا الوسطى* .القاهرة: دار الفكر العربي، 2020 .
2. العزاوي، أحمد محمود .*الدبلوماسية التركية في الفضاء الأوراسي* .عمّان: دار المسيرة، 2019 .
3. عبد الكريم، أحمد .*التحولات في السياسة الخارجية التركية المعاصرة* .بغداد: دار الحكمة، 2020 .
4. حسن، علي .*السياسات الخارجية لدول آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018 .
5. البدري، سعدون حميد .*الاقتصاد السياسي لآسيا الوسطى* .عمّان: دار الشروق، 2017 .
6. الزبيدي، فاضل عباس .*تركيا والفضاء الأوراسي: الأبعاد الاقتصادية والاستراتيجية* .بغداد: دار الكتب العلمية، 2020 .
7. عبد الجليل، سامي .*الممرات التجارية الجديدة وأثرها في الاقتصاد الدولي* .القاهرة: دار النهضة العربية، 2019 .
8. الجبوري، قاسم حسين .*الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى* .عمّان: دار المسيرة، 2018 .
9. العزاوي، مروان جاسم .*الإرهاب والأمن الإقليمي في آسيا الوسطى* .عمّان: دار المسيرة، 2020 .
10. حمودي، كاظم ناصر .*المنظمات الإقليمية ودورها في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي* .بيروت: دار المنهل اللبناني، 2018 .

11. مركز الجزيرة للدراسات .*تركيا وآسيا الوسطى: الأبعاد السياسية والاقتصادية* .الدوحة، 2020 .

12. مركز الجزيرة للدراسات .*منظمة الدول التركية: الأهداف والتحديات والآفاق المستقبلية* .الدوحة، 2021 .

13. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .*التنافس الدولي في آسيا الوسطى* .أبو ظبي، 2019 .

ثانياً: المصادر الأجنبية

14. Hunter, Shireen. *Turkey, Central Asia and the Caucasus*. Washington: Georgetown University Press, 2004.

15. Fuller, Graham E. *The New Turkish Republic*. Washington: USIP Press, 2008.

16. Aras, Bülent. *Turkey and Eurasia*. London: Routledge, 2012.

17. Cornell, Svante E. *Small Nations and Great Powers*. London: Routledge, 2001.

18. Davutoğlu, Ahmet. *Strategic Depth: Turkey's International Position*. Istanbul: Küre Yayınları, 2001.

19. Winrow, Gareth. *Turkey in the Post-Soviet Central Asia*. London: Royal Institute of International Affairs, 1995.

20. Pomfret, Richard. *The Economies of Central Asia*. Princeton University Press, 2006.

21. Peyrouse, Sebastien. *Turkish Foreign Policy in Central Asia*. Washington, 2012.

22. Khalid, Adeeb. *Central Asia: A New History from the Imperial Conquests to the Present*. Princeton University Press, 2021.

23. Cooley, Alexander. *Great Games, Local Rules*. Oxford University Press, 2012.

24. Laruelle, Marlène. *Eurasianism and the European Far Right*. Lexington Books, 2015.

25. Olcott, Martha Brill. *Kazakhstan: Unfulfilled Promise*. Carnegie Endowment, 2010.

26. Rumer, Eugene. *Central Asia in the Post-Soviet Era*. Carnegie Endowment, 2014.

27. Huntington, Samuel. *The Clash of Civilizations*. Simon & Schuster, 1996.

28. Kirişci, Kemal. *Turkey's Foreign Policy in a Changing World*. Brookings Institution Press, 2017.

29. Çağaptay, Soner. *The New Sultan*. London: I.B. Tauris, 2017.

30. Baran, Zeyno. *Turkey and the Wider Black Sea Region*. Hudson Institute, 2008.

31. Kubicek, Paul. *Turkish Foreign Policy in the 21st Century*. Routledge, 2017.

32. Erşen, Emre. *Turkey's Pivot to Eurasia*. Routledge, 2019.

33. Bechev, Dimitar. *Turkey under Erdogan*. Yale University Press, 2022.

ثالثاً: التقارير الدولية

34. World Bank. *Kazakhstan Economic Update*. Washington, 2022.

35. Asian Development Bank. *Central Asia Regional Economic Cooperation Report*. Manila, 2021.

36. European Bank for Reconstruction and Development. *Kazakhstan Country Strategy*. London, 2022.

37. International Monetary Fund. *Kazakhstan Country Report*. Washington, 2023.

38. United Nations Development Programme. *Central Asia Regional Development Report*. New York, 2022.

39. OECD. *Economic Outlook for Central Asia*. Paris, 2022.

40. World Economic Forum. *Global Trade and Connectivity Report*. Geneva, 2021.

41. International Crisis Group. *Central Asia and Regional Stability*. Brussels, 2020.

42. Carnegie Endowment for International Peace. *Central Asia's Political and Economic Outlook*. Washington, 2020.

43. Organization of Turkic States. *Strategic Vision of the Turkic World 2040*. Istanbul, 2021.

44. Turkish Ministry of Foreign Affairs. *Turkey–Kazakhstan Relations*. Ankara, 2023.